كلمة ونص

يونس خلف

تداعيات نهايات الأعوام!

كالعادة مع نهاية كل عام وبداية عام جديد نحاول أن نتأمل الأشياء والوقائع التي مرت، نقف أمام مرآة الحياة لعل وعسى أن تكون محطة للتقويم والمراجعة.. أين نحن.. وأين كان يجب أن نكون.. وكيف يمكن أن نكون الأفضل؟ ثمة كلام يتكرر مع وقائع العام الجديد، نتحدث عن منغصات الحياة ولاسيما نقص الخدمات والكهرباء والمازوت والخبز ومحاربة الفساد وعن تطبيق التوصيف والتقويم الدوري سواء للفرد أم المؤسسة وأيضاً تطبيق مبدأ العقاب والثواب... وسنلاحظ أن المشكلة ليست في الكتابة وإنما في جدوى الكتابة.

لقد قيل الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك والمعنى هو أن الزمن الذي يمضي هو أيام تنقضي من عمرنا فإذا كانت بلا ثمن ولا قيمة ولا أثر فيذهب هذا الزمن خسارة ولذلك علينا نحن أن نقطع الزمن ولا نتركه يمضي من دون عطاء.

الأهم والأجمل والأبرز في وداع عام واستقبال آخر ما سجلته الأيام في ذاكرتنا وفي قلوبنا من بطولات وانتصارات الجيش العربي السوري الذي أصبح مدرسة للعالم كله في الصمود والبطولة والمقاومة والانتصارات، فمنذ أن بدأت الحرب العدوانية الظالمة على سورية وأخذت أشكالاً مختلفة بدءاً من القتل والتشريد وتدمير البنى التحتية مروراً بالتضليل وطمس الحقائق وصولاً إلى حرب التجويع لكن رغم كل ذلك فشلت إدارة الحرب التي تتزعمها الولايات المتحدة الأميركية ودول الغرب وكل من ارتهن لهذه الإدارة في تحقيق الأهداف والأطماع.

ومن غير المجدي أن نخدع أنفسنا، ففي داخلنا تشاؤم لا يطاق وقلق له مبرراته، لكن مشكلتنا أن بعضنا يتحدث ويشكو من أزمات وأخطاء وتجاوزات وهو يساهم في إنتاجها.

تعددت وتلونت الأنماط في التفكير والعادات الذهنية تلعب دورها المؤثر في منطقية الآراء والقضايا كما هو الحال بالنسبة لنزعة التسرع في الأحكام المتسرعة حتى غدا البعض على استعداد للحكم والبت في قضايا وأمور بالغة الحساسية تقتضي المزيد من الاطلاع والتريث وتستدعي وقوفاً طويلاً أمام جوانب الموضوع وشموله، فمن الصورة الجزئية أحياناً نحكم قبل التثبت ومن نبأ فاسق نلقي بآرائنا جزافاً ونحن لم نطلع بعد على باقي الجوانب ولا نحاول أن نرسخ في عادات تفكيرنا ليرتكز على العمق وسعة الاطلاع قبل أن نلقي بالأحكام السريعة حتى ولو كانت مجرد كلام.

عام جديد ربما تتسع فيه دائرة التفاؤل أكثر نتيجة انتصار الإرادة ومؤشرات واضحة لموعد ليس ببعيد مع النصر النهائي لسورية والشعب السوري. ولذلك التحية والشكر دائماً لمن يستحقون الشكر وهم صناع الانتصارات فمن خلالها أثبتت سورية شعباً وجيشاً وقائداً أنها الرقم الصعب في كل المعادلات الدولية التي تستهدفها وأن الهزيمة تنتظر كل أصحاب الحسابات الخاطئة وأن من يقرأ التاريخ يعرف ذلك بسهولة.

الأسعار تحلق والتجار يخزنون البضائع

رئيس جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: نحتاج إلى حكومة زراعية بامتياز

عبد المنعم مسعود

وصف رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها عبد العزيز المعقالي الأسواق بأنها تشهد فوضى والأسعار لا تختلف من سوق لآخر أو من حارة لأخرى بل بين محل وآخر بحيث أصبح من الصعب ضبطها عبر النشرات السعرية ولا عبر دوريات التموين، معتبراً أن الحل الرئيسي يرفع القوة الشرائية للمواطن عبر زيادة الرواتب والأجور.

وأكد المعقالي في تصريح لـ«الوطن» أن الحكومة شريك أساسي في رفع الأسعار بل هي الأساس في هذا الرفع بحجة الحفاظ على موارد خزينة الدولة لذلك يجب عليها أن تبحث عن مصادر أخرى بعيداً عن جيوب المواطنين الفارغة مبيناً أن مبدأ خزينة الدولة جيوب رعاياها صحيح لكن عندما تكون هذه الجيوب ملأى.

ويعتقد المعقالي أن المواطن وهو المستهلك قد أصبح بين حصارين داخلي وخارجي وبين مطرقة الأسعار وسندان الحكومة لذا فإن الحل يكون حسب رأيه بأن تخفض وزارة المالية ضرائبها ورسومها إلى الحد الأدنى من خلال عدد من الإجراءات.

ويرى المعقالي أن أهم الإجراءات تأجيل الربط الإلكتروني لجباية الضرائب من التجار والفعاليات المختلفة مبيناً أن الإجراء الثاني يكون بإعادة النظر بآليات عمل منصة البنك المركزي لتمويل المستوردات للحفاظ على ما تبقى من تجار وعلى انسياب السلع الأساسية للأسواق من خلال عدم دفع التاجر لثمن البضاعة مرتين الأولى عندما يحجز البضاعة ويثبت سعرها عبر الدفع للشركات الخارجية والمرة الثانية عندما يدفع للبنك المركزي المبلغ ولا يستطيع سحبه إلا بعد ستة أشهر فهذه الآلية وضعت التاجر في عنق الزجاجة.

ودلل المعقالي على نقطة أخرى تتطلب المعالجة بين وزارة التموين ووزارة المالية، فكل منها تحدد نسباً مختلفة للبيع والفرق بين هاتين النسبتين هو مربح التاجر وأحياناً هذا الربح لا يتجاوز واحداً بالمئة وهذا يؤدي إلى عزوف التجار عن الاستيراد وبالتالي انقطاع السلع الأساسية في الأسواق.

ويكشف المعقالي أن بعض التجار في الوقت الحالي يقومون بتخزين البضائع نتيجة عدم استقرار سعر صرف الدولار، وإجراءات الحكومة في معالجة ارتفاع الأسعار إجراءات ترقيعية.

ويؤكد المعقالي أن الأسعار على مستوى العالم ودول الجوار ترتفع في الوقت الحالي إلا أن ضعف القوة الشرائية لدى المستهلك السوري هو ما يجعل هذا الفارق كبيراً جداً لذا فإن الحكومة هي الأساس في رفع الأسعار.

ويبين المعقالي وجوب الاتجاه نحو المنتج المحلي من خلال دعم هذا المنتج وإيجاد أسواق هال في مراكز المحافظات والمدن الرئيسية فيها وخصوصاً في ريف دمشق ما يخفف من أعباء النقل وكلفته في ظل أزمة المحروقات ويجعل من وصول المنتجات المحلية بأسعار أرخص للمستهلك.

ويدعو المعقالي إلى أن تكون الحكومة حكومة زراعية بامتياز عبر دعم الفلاح وتثبيته في أرضه من خلال توفير مستلزمات الزراعة بأسعار مدعومة ومقبولة تحافظ على الفلاح في أرضه وبالتالي قدرته على الزراعة وتحافظ على نسيج المجتمع.

ويطالب المعقالي بإعفاء مستوردي الأعلاف من الضرائب والرسوم والجمارك وذلك بما يحافظ على الثروة الحيوانية مشيداً بتجربة السورية للتجارة بالتدخل الإيجابي مبيناً أنها يمكن أن تكون فعالة أكثر فهي التاجر الأكبر في السوق ولذلك يجب دعمها.

أسعار متفلتة في أسواق اللاذقية

مدير التموين لـ«الوطن»: متابعة يومية للأسواق والفعاليات التجارية!

اللاذقية - عبير سمير محمود

تشهد أسعار معظم المواد الأساسية والغذائية ارتفاعاً كبيراً في أسواق محافظة اللاذقية منذ نحو الشهر، وسط حالة من العشوائية في آلية تسعير المواد من محل إلى آخر.

ويطالب مواطنون بضبط الأسعار لتكون رسمية من دون تلاعب أو استغلال من أصحاب المحال، معتبرين أن المواد الأساسية والمنظفات هي الأكثر ارتفاعاً بين باقي المواد لعدم وجود تسعيرة محددة من الشركات المصنعة أو الجهات المسؤولة عن الآلية الرقابية.

وهي سجلت أسعار السمون والزيوت ارتفاعاً كبيراً متجاوزة نسب ١٠ بالمئة منذ شهر كانون الأول من العام الماضي حتى تاريخه، ومنها المواد الغذائية والألبان والأجبان والدخان والمعسل، وذلك بحجة ارتفاع سعر الصرف، لتتراوح أسعار السمنة بين ١٨ – ٢٠ ألف ليرة للكيلو الواحد، وسعر الزيت النباتي بين ١٦ – ٢١ ألف ليرة لليتر الواحد، في حين أن أسعار القهوة قفزت بشكل كبير وتتراوح بين ٦٠ – ٧٠ ألف ليرة حسب النوعية، كما أن سعر كيلو الرز يتفاوت بين ٨ – ١٢ ألف ليرة، ، وعلبة المحارم تتراوح بين ٩ – ١١ ألف ليرة، وعبوة متوسطة من سائل الجلي تتراوح بين ١٥ – ١٨ ألف ليرة، وقطعة الصابون تبدأ من ١٤٠٠ ليرة حتى ٣ آلاف ليرة، حسب النوع.

وذكر عدد من باعة المحال أن أسعار المواد تحلق منذ نهاية العام الفائت من دون معرفة مصير السوق في ظل ارتدادات سعر الصرف وتراجع قيمة الليرة خلال الفترة الماضية، ورغم ارتفاعها إلا أن تجار الجملة ممن يبيعوننا البضاعة يقولون إنهم اشتروها بالغلاء ولا مجال لتخفيض الأسعار حتى تباع كل المواد بالسعر الذي تم شراؤها به، وبالتالي نحن محكومون بهامش ربح حتى لا نخسر وهكذا فإن المواطن «المستهلك» وحده من يدفع ضريبة تفاوت سعر الصرف!.

وطالب مواطنون بضرورة تسعير المواد رسمياً لمنع أصحاب المحال والتجار من وضع أسعار على هواهم، مشيرين إلى أن التفاوت بأسعار المواد بين محل وآخر يؤكد جشع وطمع البعض الذين ينهبون جيب المواطن في ظل عدم وجود رقابة فعلية على الأسواق.

وبالعودة إلى مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر أكد لـ«الوطن»، المتابعة اليومية للأسواق والفعاليات التجارية والتشديد بالالتزام بالأسعار تحت طائلة المسؤولية القانونية، مشيراً إلى تسجيل ضبوط يومية وإحالة مخالفين إلى القضاء المختص، ومنها ضبط ٣٥ مخالفة بغرامات وصلت إلى ٤١,٦٧ مليون ليرة خلال أمس الأول الأحد.

وبيّن زاهر أن الضبوط تشمل مخالفات بعمليات البيع في المحال التجارية ومنها الزيوت والسمون والسكر وغيرها من المواد الغذائية والأساسية، مع التأكيد على الإعلان عن الأسعار وكتابتها بشكل واضح للمستهلك حتى لا يتعرض للغبن أو الغش.

وأشار زاهر إلى تنظيم ٤٨٨٤ ضبطاً خلال العام المنصرم، وتغريم المخالفين بنحو ٦,١١٢ مليارات ليرة سورية، وفقاً للضبوط العدلية المحالة إلى القضاء بشكل أصولي، لافتاً إلى تسجيل ٤١١ إحالة إلى القضاء عام ٢٠٢٢.

وذكر مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه خلال العام الفائت تم ضبط ١٨٥٦ مخالفة جسيمة، منها ١٢٢٢ مخالفة لعدم الإعلان عن الأسعار، و١٠٦ مخالفات للبيع بسعر زائد، و٥٢٥ ضبطاً لعدم حيازة فواتير، مشيراً إلى اتخاذ العقوبات اللازمة وفق القانون.

ولفت إلى محاولات تضليل جهاز حماية المستهلك بمخالفات غش وتدليس عددها ١٠ مخالفات ببعض المواد ومنها مادة الشاي، وتم تسجيل غرامة ٦٨,٨ مليون ليرة بحق إحدى الشركات الخاصة، إضافة إلى كشف عمليات احتكار بمادة الزيت النباتي والاتجار غير المشروع بمواد مختلفة وتسجيل ١٢٨ ضبطاً بحق متاجرين بالمواد النفطية كالمازوت والبنزين والغاز خلال العام الماضي.

وشدد زاهر على دور الدوريات التموينية بضبط كل مخالف ومعرفة مصادر المواد بالسوق، مبيناً أنه تم ضبط ٦٦ مخالفة بيع مواد مجهولة المصدر و٥٣ مخالفة لحيازة وبيع مواد منتهية الصلاحية في عدد من المحال التجارية بالمحافظة، إضافة لسحب ١٠١٠ عينات غذائية وغير غذائية للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية.

حملة التقصي عن السرطان تنتهي اليوم في حمص.. وتنتقل في شباط إلى حلب

مدير الصحة لـ«الوطن» نحو ٢٧ ألف خدمة مجانية قدمتها الحملة في المحافظة

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير صحة حمص الدكتور مسلم الأتاسي لـ«الوطن» أن الحملة الوطنية للتقصي عن السرطانات الثلاثة «الثدي وعنق الرحم والبروستات» تنتهي بنهاية الدوام الرسمي اليوم الثلاثاء في محافظة حمص لتنتقل مطلع شهر شباط القادم إلى محافظة حلب، لافتاً إلى أن الحملة قدمت منذ انطلاقها وحتى يوم أمس الإثنين نحو ٢٧ ألف خدمة مجانية توزعت ما بين نحو ١٠٥٠٠ آلاف خدمة فحص ماموغراف وأكثر من ٦ آلاف خدمة فحص لطاخة عنق رحم للسيدات ونحو ١٠٥٠٠ خدمة سحب دم للرجال لفحص البروستات.

وأشار إلى أن الكوادر العاملة في المشافي والمراكز الصحية والعيادات الطبية المتنقلة ومختلف الجهات المشاركة تبذل قصارى جهدها لتحقيق أهداف الحملة وإجراء الفحوصات لمن يرغب من المواطنين، منوهاً بمضاعفة الجهود في يوم الحملة الأخير لمحاولة الوصول إلى تحقيق الهدف في المحافظة، علماً أن البرنامج الوطني للتحكم بالسرطان يستهدف بحمص التقصي عن السرطان لفائدة ٣٣٠٤٨ شخصاً والعدد التقريبي المستهدف لكل نوع من أنواع السرطان «الثدي، عنق الرحم، البروستات» هو ١١٠١٦ شخصاً.

وكشف الأتاسي عن أن معظم نتائج التقصي جاءت سلبية أما بالنسبة للنتائج الإيجابية فتتم متابعتها من خلال اللجنة المشكلة لهذه الغاية لمتابعتها والإشراف على الوضع الصحي لكل حالة وتوجيهها لتلقي العلاج اللازم بحسب خطة عمل البرنامج الوطني للتحكم بالسرطان.

من جانبه أشار رئيس برنامج الصحة الإنجابية والمشرف التنفيذي على الحملة في حمص الدكتور محمد العبود لـ«الوطن» إلى أن عدد الحالات الإجمالية المشتبهة فيها منذ بداية الحملة الوطنية للتقصي عن السرطان في المحافظة بلغت ١٤٤١ حالة لسيدات ورجال استفادوا من خدمات الفحوصات المجانية من إجمالي عدد العينات المسحوبة، منها ١١٠٠ حالة مشتبهة فيها بروستات و١١١ حالة مشتبه فيها ماموغراف و٢٣٠ حالة مشابهة عنق رحم.

وكشف عن وجود ١٠ حالات مثبته بسرطان الثدي من إجمالي عدد الحالات المشتبهة فيها حتى اللحظة، منوهاً بإجراء عمليتين جراحيتين لسيدتين لإزالة كتل سرطانية مثبتة، فيما لا تزال الحالات المشتبه فيها بالبروستات وعنق الرحم قيد الدراسة، مؤكداً على أن جميع الحالات المشتبهة ستستفيد من متابعة دقيقة إلى غاية نفي أو تأكيد الإصابة في كل من مشفى الشهيد عبد القادر شقفة ومشفى فرزات أيوب ومشفى الباسل بكرم اللوز، وأنه في حال التشخيص الدقيق بالإصابة فسيتم تحويل المرضى منهم إلى مشفى البيروني الجامعي في دمشق أو مشفى تشرين في اللاذقية.

العبود: ١٤٤١ حالة مشتبه فيها منها ١١٠٠ إصابة بروستات و١١١ إصابة ثدي و٢٣٠ عنق رحم

وأشار العبود إلى وجود لجنة خاصة تم تشكيلها في المحافظة لمتابعة جميع الحالات المؤكد إصابتها بالسرطان بشكل دقيق في المشافي العامة والنظر في كل حالة بحسب ما يتطلب وضعها الصحي سواءً بالتدخل الجراحي أم خضوعها لجلسات علاجية، لافتاً إلى أن الهدف الأساسي من الحملة رفع مستوى الوعي لدى المواطنين وبخاصة أصحاب عوامل الخطورة المتعددة والتأكيد بأن الكشف المبكر عامل مهم جداً في تحقيق نسبة شفاء عالية.